اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة
للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
اجتماع الخبراء
ياوندي، الكاميرون، 4 – 5 مارس 2019

Eco/STC/MAEPI(III)/EXP/9

جمعية البنوك المركزية الأفريقية

تقرير فريق الخبراء المعني بتنقيح معايير التقارب للبرنامج الأفريقي للتعاون النقدي

Association des Banques Centrales Africaines

Association of African Central Banks

جمعية البنوك المركزية الأفريقية

تقرير فريق الخبراء المعني بتنقيح معايير التقارب للبرنامج الأفريقي للتعاون النقدي

أولا. مقدمة

1. بموجب المادة 2 من النظام الأساسي لجمعية البنوك المركزية الأفريقية، يتمثل أحد أغراض جمعية البنوك المركزية الأفريقية في اتباع عملية توافق في توقيت جيد ومتسلسلة تتوج باعتماد عملة موحدة وبنك مركزي مشترك في أفريقيا، أي اتحاد نقدي. ويرى عدد من الاقتصاديين أنه بالرغم من حقيقة أن البلدان التي تشكل اتحادا نقديا تتخلى عن السياسات النقدية الخاصة بها كأدوات لاستقرار الاقتصاد الكلي، فإن الاتحاد النقدي يمكن أن يكون مصدرا لفوائد كبيرة لأعضائه. وتتعلق المنافع، في جملة أمور، بإلغاء التكاليف المرتبطة بتبادل العملات، والقضاء على المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف في العلاقات الاقتصادية بين البلدان في الاتحاد، فضلا عن تعزيز استقرار الأسعار والعمالة ونمو الناتج الحقيقي. كما يتم الدفع بأن إنشاء اتحاد نقدي، يستند إلى عملة موحدة وبنك مركزي مشترك، ويُطلب من الدول الأعضاء تحقيق توافق في أدائها الاقتصادي الكلي.

2. تعد فكرة معايير التوافق (التوافق الإسمي) المعتمدة في العديد من الاتحادات الاقتصادية والنقدية هي إلى حد ما، نتيجة ناجمة عن نظرية مناطق العملة المثلى التي طورها موندیل في عام 1961[1]. وفي جوهرها، يعتبر التوافق الاقتصادي عاملا مهما في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في الدول التي تطمح إلى تشكيل اتحاد نقدي.

3. لتقييم التقارب الاقتصادي في القارة، قام مجلس محافظي جمعية البنوك المركزية الأفريقية بتطوير واعتماد البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي خلال اجتماعه في الجزائر العاصمة في الجزائر، في سبتمبر 2002. ويستند البرنامج إلى إطار لتقارب الاقتصاد الكلي، وتسليط الضوء على معايير التقارب (انظر الجدول في الملحق) والجداول الزمنية لتحقيق معايير التقارب.

4. يظهر استعراض للتقارير التي قدمتها التجمعات دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية إلى التقرير المرحلي للبرنامج الأفريقي للتعاون النقدي أن الدول الأعضاء أخفقت بشكل عام في تحقيق معايير التقارب. علاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أنه في بعض الحالات، تختلف معايير ومقاييس التقارب في بعض الأحيان بين المناطق دون الاقليمية حتى بالرغم من أن البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي يحدد إطارا مرجعيا لها.

5. في اجتماعه العادي الثامن والثلاثين الذي عقد في مالابو في غينيا الاستوائية في 14 أغسطس 2015، أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي في عام 2014 ولاحظ الصعوبات التي تواجهها البلدان الأعضاء بشكل عام للوفاء بالمعايير الأساسية للبرنامج الأفريقي للتعاون النقدي التي ترجع جزئيا إلى التأثير السلبي للوضع الدولي وتصاعد النفقات الرأسمالية لمعالجة فجوات البنية التحتية في الكثير من المناطق. علاوة على ذلك، بالرغم من قرار مجلس المحافظين خلال اجتماعه في بالاكلافا، في موريشيوس، بتمديد المرحلة الثالثة من البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي التي انتهت في عام 2014 لمدة سنتين، فإن معظم البلدان لا تزال تفتقد أهداف البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي للمرحلة الثالثة. وبالتالي، طلب المحافظون إنشاء فريق خبراء مستمد من البنوك المركزية لمكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية بغرض تنقيح معايير التقارب للاقتصاد الكلي من حيث التعريف والقياس والمواءمة على المستويين دون الإقليمي والقاري.

6. خلال اجتماعه المنعقد في داكار في 3 مارس 2016، طلب مكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية من فريق الخبراء تقديم تقرير إلى مجلس المحافظين في أغسطس 2016. وفي هذا الصدد، كلف المكتب أمانة جمعية البنوك المركزية الأفريقية بتقديم اقتراح إلى الرئيس لعقد اجتماع لفريق الخبراء. وبعد استعراض الاقتراح، عقد الرئيس الاجتماع في دوالا، في الكاميرون في الفترة من 31 مايو الى 1 يونيو 2016. وتم عقد اجتماع ثان من قبل بنك نيجيريا المركزي في أبوجا يومي 12 و13 أغسطس 2016 لاعتماد تقرير فريق الخبراء.

7. بعد تقديم التقرير، أشاد مجلس المحافظين في جلسته المنعقدة في 19 أغسطس 2016 في أبوجا، بفريق الخبراء المعني لوضع التقرير. ومع ذلك، رأى المحافظون أن التقرير ذهب إلى أبعد من المهام المسندة من خلال تضمين مراجعة لمراحل إنشاء البنك المركزي الأفريقي. وطلب المحافظون إزالة اجزاء من التقرير ذات صلة بإنشاء البنك المركزي الأفريقي وإرسال التقرير المعدل إلى البنوك المركزية الأعضاء في جمعية البنوك المركزية الأفريقية للتعليق عليه بحلول 31 ديسمبر 2016، من خلال البنوك المركزية التي ترأس المناطق دون الاقليمية.

8. تم فحص تقرير فريق الخبراء بما في ذلك تعليقات البنوك المركزية من قبل مكتب جمعية البنوك المركزية الأفريقية خلال اجتماعه المنعقد في 8 مارس 2017 في داكار. وفي هذا الصدد، أصدر المكتب تعليماته إلى فريق الخبراء بما يلي:

- تضمين مبررات للمعايير والعتبات التي تم تحديدها،

[1] روبرت موندیل (1961)، "نظرية مناطق العملة المثلى"، المراجعة الاقتصادية الأمريكية، المجلد 51، 1961.

- تقديم الخطوط الزمنية الحالية لإنشاء البنك المركزي الأفريقي المنصوص عليها في استراتيجية اللجنة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وجمعية البنوك المركزية الأفريقية من أجل انشاء هذه المؤسسة،
- تقديم التقرير إلى البنوك المركزية الأعضاء وإلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية للتعليق عليه،
- تقديم التقرير إلى الدورة الأربعين لمجلس المحافظين المقرر عقدها في أغسطس 2017 في جنوب أفريقيا.

9. لتمكين فريق الخبراء من الوفاء بالمهام المطلوبة، عقد رئيس جمعية البنوك المركزية الأفريقية اجتماعا للفريق يومي 29 و 30 يونيو 2017 في بنك نيجيريا المركزي في أبوجا في نيجيريا.

ثانيا. جلسات العمل

نفذ فريق الخبراء أعماله حسب المراحل التالية:

10.
- تقييم وتعليقات على معايير ومقاييس التقارب المستخدمة في المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية،
- تقييم وتعليقات على معايير ومقاييس التقارب المستخدمة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية،
- تقييم وتعليقات على آفاق لإدخال العملات المشتركة للمجتمعات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية،
- الأحاطة علما بالآثار المترتبة على استنتاجات الاستراتيجية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وجمعية البنوك المركزية الأفريقية بشأن إنشاء البنك المركزي الأفريقي،
- اختيار وتعريف وقياس معايير التقارب للبرنامج الأفريقي للتعاون النقدي.

11. **2.1. تقييم لمعايير ومقاييس التقارب المستخدمة بالمناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية وتعليقات عليها**

2.1.1.ملاحظات رئيسية على المعايير الأساسية

تستخدم جميع المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية نفس المعايير الأساسية التي تتسق مع البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي. ومع ذلك، يتم ملاحظة الاختلافات في المناطق التالية:

12. **2.1.1.1. العجز في الميزانية**

- شرق أفريقيا: العجز الإجمالي في الميزانية (باستثناء المنح) / الناتج المحلي الإجمالي <3 في المائة،
- الجنوب الأفريقي: العجز الإجمالي في الميزانية (باستثناء المنح) / الناتج المحلي الإجمالي <3 في المائة،
- غرب أفريقيا: عجز الميزانية (بما في ذلك المنح وأساس الالتزام) الناتج المحلي الإجمالي ≥ 3٪،
- وسط أفريقيا: العجز الإجمالي في الميزانية (باستثناء المنح) / الناتج المحلي الإجمالي <3 في المائة،
- شمال أفريقيا: العجز الإجمالي في الميزانية (باستثناء المنح) / إجمالي الناتج المحلي <3٪.

13. إلى جانب المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، تتمتع جميع المناطق دون الاقليمية الأخرى بنفس التعريف والعتبة للمعيار ذي الصلة بعجز الموازنة.

14. **2.1.1.2. التضخم**

هناك حاجة للاتفاق على التعريف حيث أن مختلف المناطق دون الاقليمية تستخدم بشكل عام متوسط التضخم أو لا تحدد ماهية معدل التضخم المستخدم.

- شرق أفريقيا: متوسط معدل التضخم السنوي المعلن <5 في المائة،
- الجنوب الأفريقي: معدل التضخم يتراوح بين 3 إلى 7 في المائة،
- غرب أفريقيا: متوسط معدل التضخم < 10٪ بهدف طويل الأجل < 5٪ بحول عام 2019.

- وسط أفريقيا: معدل التضخم < 3 في المائة ،
- شمال أفريقيا: متوسط معدل التضخم المعلن < 5٪.

15. تقيس كل من منطقتي شمال أفريقيا وشرق إفريقيا الفرعيتين هذا المعيار، على أساس متوسط مؤشر أسعار المستهلك المعلن (الحضر). وفي مناطق أخرى، لا تتوفر معلومات حول ما إذا كان المؤشر هو التضخم المعلن أو التضخم الأساسي أو معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، هناك اختلافات في العتبات (3٪ و 5٪ و 10٪) .

16. **2.1.1.3. ائتمان البنك المركزي للحكومة**

- شرق أفريقيا: الإلغاء،
- الجنوب الأفريقي: التقليل للحد الأدنى،
- غرب أفريقيا: ليس أكثر من 10٪ من الإيرادات الضريبية للعام السابق.
- وسط أفريقيا: الإلغاء،
- شمال أفريقيا: صفر (لكن توجد قوانين تسمح بالرفع حتى 10٪ من متوسط الإيرادات للسنوات المالية الثلاث السابقة).

17. هناك اختلافات في العتبات ذات الصلة بالمعيار بشأن ائتمانات البنك المركزي للحكومة والتي تتراوح من الإلغاء والحد الأدنى إلى 10 ٪ من الإيرادات الضريبية للسنة المالية السابقة (أو السنوات الثلاث السابقة).

18. **2.1.1.4. الاحتياطيات/ الواردات الخارجية**

- شرق أفريقيا: احتياطيات/ واردات السلع والخدمات ≥ 6 أشهر،
- الجنوب الأفريقي: الاحتياطيات الخارجية/الواردات من السلع والخدمات> 6 أشهر،
- غرب أفريقيا: يغطي إجمالي الاحتياطيات/ الواردات الخارجية > 3 أشهر،
- وسط أفريقيا: إجمالي الاحتياطيات/ الواردات الخارجية من السلع والخدمات> 6 أشهر،
- شمال أفريقيا: إجمالي الاحتياطيات/ الواردات الخارجية من السلع والخدمات> 6 أشهر.

19. إلى جانب غرب أفريقيا، تستخدم جميع المناطق دون الاقليمية عتبة ستة أشهر لهذا المعيار. علاوة على ذلك، فإن غرب أفريقيا ووسط أفريقيا وشمال أفريقيا تشير إلى "إجمالي الاحتياطيات الخارجية"، بينما تمت الاشارة "بالاحتياطيات الخارجية" إلى شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وستكون هناك حاجة إلى:

- تحديد ما إذا كان يتعلق بالاحتياطي الخارجي الصافي أو الإجمالي،
- تحديد طريقة الحساب، أي ما اذا كانت مستندة على أساس 12 شهرا ماضية من الواردات أو 12 شهرا من الواردات القادمة،
- تحديد ما إذا كانت الاحتياطيات المرهونة مشمولة.

الجدول 1
استخدام معيار التقارب الأساسي في المناطق دون الاقليمية

	شرق أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا	وسط أفريقيا	شمال أفريقيا
العجز الكلي في الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي	< 3%	< 3%	≤ 3%	< 3%	< 3%
معدل التضخم	< 5%	بين	< 10%	< 3%	< 5%

			3-7 في المئة		
ائتمان البنك المركزي للحكومة	0.0	الحد الأدنى	< 10% ايرادات ضريبية (-1)	0.0	0.0
الاحتياطيات/ الواردات الخارجية	6 أشهر ≥	6 أشهر >	3 أشهر>	6 أشهر>	6 أشهر>

2.1.2.ملاحظات رئيسية على المعايير الثانوية

20. في حين أن المناطق دون الاقليمية للمعايير الأولية لها نفس المؤشرات من الناحية الفعلية، فلا ينطبق نفس الشيء على المعايير الثانوية.

2.1.2.1. الإيرادات المالية المحلية / الناتج المحلي الإجمالي

21.
- شرق أفريقيا: الإيرادات المالية المحلية (الإيرادات الضريبية) / الناتج المحلي الإجمالي ≥ 20٪،
- الجنوب الأفريقي: الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي ≥ 20 في المائة،
- غرب أفريقيا: لا يوجد هذا المعيار،
- وسط أفريقيا: الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي ≥ 20 في المائة،
- شمال أفريقيا: الإيرادات المالية المحلية / الناتج المحلي الإجمالي ≥ 20٪.

22. لا تأخذ غرب أفريقيا هذا المعيار في الحسبان. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تحديد محتوى الإيرادات الضريبية والإيرادات المالية المحلية لمواءمة هذين المفهومين. ويتم استخدام نفس العتبة في جميع المناطق دون الاقليمية.

2.1.2.2. حجم الرواتب/ اجمالي الإيرادات المالية المحلية

23.
- شرق أفريقيا: حجم المرتبات / اجمالي الإيرادات المالية المحلية <35٪،
- الجنوب الأفريقي: حجم المرتبات/ إجمالي الإيرادات الضريبية ≤35٪،
- غرب أفريقيا: لا يوجد هذا المعيار،
- وسط أفريقيا: حجم المرتبات/اجمالي الإيرادات المالية > 35 في المائة،
- شمال أفريقيا: حجم المرتبات / إجمالي الإيرادات المالية المحلية <35٪.

24. لا يوجد في غرب أفريقيا هذا المعيار. وينبغي أن تكون هناك مواءمة بين إجمالي الإيرادات الضريبية وإجمالي الإيرادات المالية المحلية. علاوة على ذلك، يجب استبدال حجم الرواتب بفاتورة الأجور الحكومية.

2.1.2.3. استثمار رأس المال الحكومي/الإيرادات المالية

25.
- شرق أفريقيا: استثمارات رأس المال الحكومي / الإيرادات المالية≤ 20٪،
- الجنوب الأفريقي: المساهمة في صناديق الاستثمار العامة / الإيرادات المالية≤ 20٪،
- غرب أفريقيا: لا يوجد هذا المعيار،
- وسط أفريقيا: تمويل الاستثمارات العامة/ الإيرادات الضريبية≤ 20 في المائة،
- شمال أفريقيا: استثمارات رأس المال الحكومي / الإيرادات المالية≤ 20٪.

لا يستخدم المعيار في غرب أفريقيا.

26. **2.1.2.4. سعر الصرف الحقيقي**

- شرق أفريقيا: الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي،
- الجنوب الأفريقي: الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي،
- غرب أفريقيا: استقرار سعر الصرف الاسمي (+/- 10٪)،
- وسط أفريقيا: الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي،
- شمال أفريقيا: استقرار سعر الصرف.

27. هناك اختلافات في القياسات المستخدمة. ففي شرق أفريقيا، يكون هذا المقياس هو النسبة المئوية للتغير في متوسط سعر الصرف الحقيقي الفعلي السنوي في السنتين السابقتين. وتستخدم مناطق دون إقليمية أخرى سعر الصرف الفعلي الحقيقي الحالي أو سعر الصرف الحقيقي أو سعر الصرف الإسمي.

2.1.2.5. سعر الفائدة الحقيقي

28.

- شرق أفريقيا: الحفاظ على أسعار فائدة حقيقية إيجابية (أسعار الفائدة على سندات الخزانة القصيرة الأجل لمدة 91 يوما)،
- الجنوب الأفريقي: الحفاظ على أسعار فائدة حقيقية إيجابية،
- غرب أفريقيا: لا يستخدم هذا المعيار،
- وسط أفريقيا: الحفاظ على أسعار فائدة حقيقية إيجابية،
- شمال أفريقيا: الحفاظ على أسعار فائدة حقيقية ايجابية.

29. إلى جانب منطقة غرب أفريقيا دون الاقليمية، التي لا تستخدم هذا المعيار، تشير جميع المناطق دون الاقليمية الأخرى، إلى الحفاظ على أسعار فائدة حقيقية إيجابية. وتحدد المنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا استخدام أسعار الفائدة على سندات الخزانة القصيرة الأجل لمدة 91 يوما. وتحتسب المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا أسعار الفائدة الحقيقية على أساس سعر الفائدة المعلن عن الودائع لمدة سنة واحدة أو أقل. ولا تقدم المناطق دون الإقليمية الأخرى تفاصيل حول أسعار الفائدة المستخدمة.

30. **2.1.2.6. عدم تراكم المتأخرات**

- شرق أفريقيا: لا تستخدم هذا المعيار،
- الجنوب الأفريقي: لا يستخدم هذا المعيار،
- غرب أفريقيا: لا تستخدم هذا المعيار،
- وسط أفريقيا: عدم تراكم متأخرات محلية وخارجية جديدة،
- شمال أفريقيا: عدم تراكم متأخرات المدفوعات المحلية والخارجية الجديدة وتصفية جميع المبالغ القديمة.

31. ستكون هناك حاجة لمواءمة استخدام هذا المعيار الذي يُؤخذ في الاعتبار فقط في وسط أفريقيا وشمال أفريقيا.

32. **2.1.2.7. الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي**

- شرق أفريقيا: لا تستخدم هذا المعيار،
- الجنوب الأفريقي: لا يستخدم هذا المعيار،
- غرب أفريقيا: الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي ≤70٪،
- وسط أفريقيا: الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي ≤70 ٪،
- شمال أفريقيا: لا تستخدم هذا المعيار.

33. **يستخدم المعيار في منطقتين دون إقليميتين (غرب أفريقيا ووسط أفريقيا) من بين المناطق الخمس.**

34. **بشكل عام، يمكن تلخيص استخدام المعايير الثانوية في الجدول التالي.**

الجدول 2: استخدام المعايير الثانوية في المناطق دون الاقليمية

	شرق أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا	وسط أفريقيا	شمال أفريقيا
الإيرادات المالية المحلية / الناتج المحلي الإجمالي	≥ 20%	≥ 20%	لا	≥ 20%	≥ 20%
حجم الرواتب / إجمالي إيرادات الضرائب	< 35%	≤ 35%	لا	< 35%	< 35%
استثمارات رأس المال الحكومي/ الإيرادات المالية	≥ 20%	≥ 20%	لا	≥ 20%	≥ 20%
سعر الصرف الحقيقي / الإسمي	مستقر	مستقر	مستقر	مستقر	مستقر
سعر الفائدة الحقيقي	إيجابي	إيجابي	لا	إيجابي	إيجابي
عدم تراكم المتأخرات	لا	لا	لا	نعم	نعم
الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	لا	لا	≤ 70%	≤ 70%	لا

35. **2.1. تقييم وتعليقات بشأن معايير التقارب والمعايير المستخدمة في المجتمعات الاقتصادية الإقليمية**

تم استعراض معايير التقارب للمجتمعات الاقتصادية الإقليمية التالية:

- جماعة شرق أفريقيا،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي،
- اتحاد المغرب العربي.

2.1.1.الملاحظات الرئيسية على المعايير الأساسية

2.1.1.1. عجز الميزانية

36.
- جماعة شرق أفريقيا: العجز المالي (بما في ذلك المنح) /إجمالي الناتج المحلي ≤3٪ ،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: العجز المالي (باستثناء المنح)/ الناتج المحلي الإجمالي <3 %،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: عجز في الميزانية (بما في ذلك المنح، على أساس الالتزام) / الناتج المحلي الإجمالي ≤ 3 %،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا): العجز في الميزانية (باستثناء المنح)/ الناتج المحلي الإجمالي ≤3٪،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: عجز الميزانية (باستثناء المنح)/ إجمالي الناتج المحلي ≤3٪ (± 1 نقطة في المئة)،
- اتحاد المغرب العربي: عجز الموازنة (باستثناء المنح) / إجمالي الناتج المحلي ≤ 3٪.

37. تشمل مجموعتين من المجموعات الاقتصادية الإقليمية المنح عند تحديد عجز الميزانية، في حين تستبعد المجموعات الأربع الأخرى المنح. وتستخدم جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية عتبة 3٪.

2.1.1.2. التضخم

38.
- جماعة شرق أفريقيا: التضخم المعلن ≤8٪،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: معدل التضخم السنوي ≤3 %،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: متوسط معدل التضخم <10٪ مع هدف طويل الأجل بنسبة 5٪ بحلول عام 2019،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا): معدل التضخم ≤3٪ ،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: معدل التضخم ≤5٪ ، (3٪ عن 2018) ،
- اتحاد المغرب العربي: معدل التضخم السنوي بين 1.5 ٪ و 2 ٪.

39. هناك اختلافات في العتبات المستخدمة. تستخدم المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) عتبة 3٪، بينما تستخدم جماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي مستويات أخرى.

2.1.1.3. ائتمان البنك المركزي للحكومة

40.
- جماعة شرق أفريقيا: يوفر بروتوكول الاتحاد النقدي لشرق أفريقيا موعد 2021 لإلغاء مرفق السحب على المكشوف إلى الحكومة، وفي حين أن هذا ليس جزءا من معايير التقارب للاقتصاد الكلي، فهو شرط للانتقال إلى الاتحاد النقدي لجماعة شرق أفريقيا،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: تقليل للحد الأدنى تمويل العجز في الميزانية من قبل البنك المركزي،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: تمويل العجز في الميزانية من قبل البنك المركزي ≤10 ٪ من إيرادات الضرائب في العام السابق،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا): الالغاء،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: تمويل العجز في ميزانية البنك المركزي ≤5 في المائة من إيرادات الضرائب في السنة السابقة،
- اتحاد المغرب العربي: الالغاء.

41. تستخدم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي نسبة مئوية من إيرادات الضرائب في العام السابق لتحديد مبلغ تمويل العجز في البنك المركزي. وتنظر المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الحد من تمويل العجز في الميزانية من قبل البنك المركزي في حين تتطلع جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) واتحاد المغرب العربي إلى ازالته.

2.1.1.4. الاحتياطيات/الواردات الخارجية

42.
- جماعة شرق أفريقيا: احتياطيات خارجية/ واردات السلع والخدمات≤ 4.5 شهرا ،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: الاحتياطيات الخارجية / الواردات من السلع والخدمات≤ 3 أشهر،
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: إجمالي الاحتياطيات الخارجية / الواردات من السلع والخدمات≤ 3 أشهر ،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا): إجمالي الاحتياطيات الخارجية/ الواردات من السلع والخدمات≤ 6 أشهر،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: اجمالي الاحتياطيات الخارجية/الواردات من السلع والخدمات≤ 6 أشهر،
- اتحاد المغرب العربي: احتياطيات خارجية/الواردات من السلع والخدمات≤ 6 أشهر.

43. يستخدم هذا المعيار مع عتبات تتراوح من 3 إلى 6 أشهر. وهناك حاجة للإشارة إلى ما إذا كانت الاحتياطيات الخارجية صافية أو اجمالية لجماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

2.1.1.5. الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي

44.
- جماعة شرق أفريقيا: سقف الدين العام الإجمالي يبلغ 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي من حيث صافي القيمة الحالية،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: غير مستخدم،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: غير مستخدم،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا): غير مستخدم،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ≤60،
- اتحاد المغرب العربي: غير مستخدم.

45. يستخدم هذا المعيار من قبل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا كمعيار أساسي يجب أن يكون أقل من أو يساوي 60٪ و 50٪ على التوالي.

الجدول 3: استخدام المعايير الأساسية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية

	جماعة شرق أفريقيا	**المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا**	**الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**	**السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا)**	**مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي**	**اتحاد المغرب العربي**
عجز الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي	≤ 3%	< 3%	≤ 3%	≤ 3%	≤ 3%	≤ 3%
التضخم	≤ 8%	≤ 3%	< 10%	≤ 3%	≤ 5%	1.5-2%
ائتمان البنك المركزي للحكومة	إلغاء بحلول2021	الحد الأدنى	≤ 10% الإيرادات الضريبية (-1)	إلغاء	≤ 5% الإيرادات الضريبية (-1)	إلغاء
الاحتياطيات/ الواردات الخارجية	4.5 أشهر ≤	3 أشهر≤	3 أشهر≤	6 أشهر≤	6 أشهر≤	6 أشهر≤
الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	≤ 50%	لا	لا	لا	≤ 60%	لا

2.1.2.الملاحظات الرئيسية على المعايير الثانوية

2.1.2.1. الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي

46.
- جماعة شرق أفريقيا: الإيرادات الضريبية/الناتج المحلي الإجمالي ≤ 25 ٪،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: الإيرادات الضريبية/الناتج المحلي الإجمالي ≤ 20 في المائة،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: غير مستخدم،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا): الإيرادات الضريبية/الناتج المحلي الإجمالي≤ 20٪،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: غير مستخدم،
- اتحاد المغرب العربي: غير مستخدم.

47. لدى جماعة شرق أفريقيا عتبة 25 % والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا) عتبة 20 ٪، في حين لا تستخدم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي هذا المعيار.

48. **2.1.2.2. فاتورة الأجور الحكومية / إيرادات الضرائب**

- جماعة شرق أفريقيا: غير مستخدم،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: فاتورة الأجور الحكومية/الإيرادات الضريبية <35٪،
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: غير مستخدم،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا): غير مستخدم،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: غير مستخدم،
- اتحاد المغرب العربي: غير مستخدم.

تستخدم المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هذا المعيار بعتبة 35٪، في حين أن جماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" واتحاد المغرب العربي لا تستخدمه.

49.

50. **2.1.2.3. استثمار رأس المال الحكومي / الإيرادات المالية**

- جماعة شرق أفريقيا: غير مستخدم،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: استثمارات رأس المال الحكومية / الإيرادات الضريبية> 20 في المائة،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: غير مستخدم،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا): استثمارات رأس المال الحكومية / الإيرادات الضريبية> 20٪ ،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: استثمارات رأس المال الحكومية/ايرادات ضريبية > 30 في المائة،
- اتحاد المغرب العربي: غير مستخدم.

51. تستخدم المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، هذا المعيار بحد 20٪ أو 30٪. ولا تستخدمه جماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي.

52. **2.1.2.4. سعر الصرف الحقيقي**

- جماعة شرق أفريقيا: غير مستخدم،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: استقرار سعر الصرف الإسمي (+/- 10 ٪)،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا): الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: غير مستخدم،
- اتحاد المغرب العربي: غير مستخدم.

53. تسعى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) للحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي في حين أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لديها هدف استقرار سعر الصرف الإسمي. ولا

تستخدم جماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي و اتحاد المغرب العربي هذا المعيار.

54. **2.1.2.5. سعر الفائدة الحقيقي**

- جماعة شرق أفريقيا: غير مستخدم،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: الحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: غير مستخدم،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا": الحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: غير مستخدم،
- اتحاد المغرب العربي: غير مستخدم.

55. يعد الحفاظ على أسعار فائدة حقيقية ايجابية هدفا للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا"، بينما لا تستخدم جماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي هذا المعيار..

56. **2.2.2.6. عدم تراكم المتأخرات**

- جماعة شرق أفريقيا: غير مستخدم،
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: عدم تراكم متأخرات محلية وخارجية جديدة وسداد المتأخرات السابقة،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: غير مستخدم،
- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا": غير مستخدم،
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي: غير مستخدم،
- اتحاد المغرب العربي: غير مستخدم.

57. تعد المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي المجموعة الاقتصادية الاقليمية الوحيدة التي تشير إلى هذا المعيار.

58. 2.2.2.7. **الديون العامة / الناتج المحلي الإجمالي**

تستخدم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤشر الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي كمعيار ثانوي يجب أن يكون أقل أو يساوي 70٪. وتشير السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" إلى أنه يجب تخفيض النسبة إلى مستوى مستدام. وتُستخدم هذه النسبة كمعيار أساسي من قبل جماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، ومن المتوقع أن تكون أقل من أو تساوي 50٪ و 60٪ على التوالي.

2.2.2.8. **معايير ثانوية أخرى**

59. تستخدم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي المؤشرات التالية كمعايير ثانوية:

- معدل الادخار الوطني (≤ 30 ٪، و ≤ 35 ٪ من 2018)،

- العجز في الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي (<9٪ ، و <3٪ من 2018) ،

- معدل النمو الاقتصادي ≤ 7 ٪.

تستخدم جماعة شرق أفريقيا أيضا المؤشرات التالية كمعايير ثانوية:

– سقف للتضخم الأساسي بنسبة 5٪، و

– سقف للعجز المالي، باستثناء المنح البالغة 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تستخدم السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" عجز الحساب الجاري الذي يجب تخفيضه إلى مستوى مستدام والنمو الاقتصادي الذي يجب أن يكون على مستوى مستدام.

60. يمكن تلخيص استخدام المعايير الثانوية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الجدول التالي.

الجدول 4: استخدام المعايير الثانوية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية

	جماعة شرق أفريقيا	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا"	مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي	اتحاد المغرب العربي
الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي	$\geq$ 25%	$\geq$ 20%	لا	$\geq$ 20%	لا	لا
فاتورة الأجور الحكومية / إيرادات الضرائب	لا	< 35%	لا	لا	لا	لا
استثمار رأس المال الحكومي/ايرادات الضرائب	لا	$\geq$ 20%	لا	> 20%	> 30%	لا
سعر الصرف الحقيقي / الإسمي	لا	استقرار	استقرار	استقرار	لا	لا
سعر الفائدة الحقيقي	لا	ايجابي	لا	ايجابي	لا	لا
عدم تراكم المتأخرات	لا	نعم	لا	لا	لا	
الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	لا	لا	< 70%	خفض الى مستوى مستدام	لا	لا
معدل الادخار الوطني	لا	لا	لا	لا	$\geq$ 30%	لا
عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	لا	لا	لا	خفض الى مستوى مستدام	< 9%	لا
النمو الاقتصادي	لا	لا	لا	مستوى مستدام	$\geq$ 7%	لا
التضخم الأساسي	$\leq$ 5%	لا	لا	لا	لا	لا
العجز المالي باستثناء المنح / الناتج المحلي الإجمالي	$\leq$ 6%	لا	لا	لا	لا	لا

2.3. تقييم وتعليقات على آفاق إنشاء العملات المشتركة

61. في عام 2002، حددت جمعية البنوك المركزية الأفريقية أفقا لإنشاء عملة موحدة في أفريقيا. كما خططت المجموعات الاقتصادية الإقليمية لعملات إقليمية موحدة عبر السنين. والجداول الزمنية المختلفة لعملة موحدة في المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مبينة في الجدول التالي.

الجدول 5: آفاق إنشاء العملات المشتركة

المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية	**الجدول الزمني**
المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية	2021
جماعة شرق أفريقيا	2024
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	2025
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	2020
السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)	2024
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي	2024
اتحاد المغرب العربي	2021

62. يتصور البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي تنسيق برامج التعاون النقدي لمختلف التجمعات دون الإقليمية كلبنات لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق منطقة نقدية موحدة بحلول العام 2021، بعملة موحدة وبنك مركزي واحد على المستوى القاري. وحددت المجموعات الاقتصادية الاقليمية آفاقا زمنية تتراوح بين 2020 و 2025.

2.4. اختتام الاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وجمعية البنوك المركزية الأفريقية حول إنشاء البنك المركزي الأفريقي

63. مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن البلدان الأفريقية في مراحل مختلفة من التنمية، فإن الاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وجمعية البنوك المركزية الأفريقية بشأن انشاء البنك المركزي الأفريقي توصي بخريطة طريق قارية من خمس مراحل تمتد للفترة 2014 - 2034. وتقر الاستراتيجية بأن الصعوبات الرئيسية في إنشاء العملات المشتركة ستواجه على مستوى المجموعات الاقتصادية الاقليمية. وبمجرد إنشاء العملات الإقليمية والتزمت الدول الأعضاء بالتكامل النقدي، فإن التكامل اللاحق لعدد أقل من العملات دون الإقليمية لتحقيق عملة قارية يجب أن يصبح أكثر سهولة. ويتم تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على إنشاء عملات إقليمية بحلول عام 2028، ويجب إنشاء العملة الإفريقية الموحدة بحلول عام 2034 للدول المشاركة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

2.5. اختيار وتعريف وقياس معايير التقارب للبرنامج الأفريقي للتعاون النقدي

64. يشير الاستعراض السابق إلى وجود اختلافات في عدد المعايير والعتبات المستخدمة في المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك في التعريفات والقياسات الخاصة بالمعايير المحددة. ولذلك، هناك حاجة إلى المواءمة في تحديد وتنفيذ معايير التقارب.

2.5.1. مواءمة المعايير الأولية

65. يلخص الجدول التالي المقترحات الخاصة بالمعايير الأولية التي سيتم اختيارها، بالإضافة إلى عتباتها وتعريفاتها وقياساتها في المناطق دون الاقليمية التابعة لجمعية البنوك المركزية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

الجدول 6: معايير أولية مختارة

المعايير	**العتبة**	**التعريف**	**القياس**	**التبريرات**

التضخم	التضخم ≤7% (الهدف ≤3%)	التغير في مؤشر أسعار المستهلك خلال العام (12 شهرا على أساس سنوي)	متوسط معدل التضخم السنوي (التضخم المعلن)	- بلغ معدل التضخم التاريخي في القارة 11٪. - تشير الدراسات الخاصة بالعتبات إلى مستوى يبلغ حوالي 12٪. - عجز كبير في الميزانية. - ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. - الحاجة إلى تحفيز النمو في أفق التوقعات.
عجز الميزانية الكلي / الناتج المحلي الإجمالي	≤5% (الهدف ≤3%)	الفرق بين الايرادات الحكومية العامة (+ المنح) والنفقات على أساس الالتزام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي[2] الاسمي - يقاس باستخدام السنة المالية	- الفرق بين الإيرادات (+ المنح) والنفقات التي تكون أقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي	استخدام إطار الاتحاد النقدي الأوروبي حيث د=ز*ب د = عجز الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي ز = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المتوقع ب = الدين الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا، ز= 8٪، ب= 65٪
ائتمان البنك المركزي للحكومة	5% ≤ (الهدف 0%)	يقدم البنك المركزي إلى الحكومة بما في ذلك شراء أدوات الدين الحكومية في العام الحالي	5 ≤٪ من عائدات الضرائب الحكومية في العام السابق	-بالنظر إلى الحالة الراهنة لتمويل الحكومة -يتم تشجيع الحكومات على التحرك نحو التمويل من السوق -تدريجيا نحو الالغاء
الاحتياطيات/الواردات الخارجية من السلع والخدمات	3 ≤شهور (الهدف 6 ≤ شهور)	نسبة المخزون من إجمالي الاحتياطيات الخارجية إلى الواردات الحالية من السلع والخدمات	عدد أشهر الواردات على أساس تحرك المتوسط في الأشهر الستة الأخيرة	- لمعالجة الصدمات في الاقتصاد الكلي. - تهيئة الثقة في الاقتصاد. - التشغيل السلس لسوق الصرف الأجنبي.

تبرير معايير التقارب الأساسية

66. تهدف معايير التقارب إلى تعزيز تجانس واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية للدول قبل الانضمام إلى الاتحاد النقدي، من أجل السماح لهذه الدول بامتصاص الصدمات الاقتصادية الخاصة بشكل أفضل بعد تبني سياسة نقدية مشتركة. ومن شأن الامتثال لمعايير التقارب أن يقلل إلى حد كبير من الضغط على البنك المركزي المشترك من أجل منح التمويل النقدي للدول. والمعايير الأولية الأربعة المقترحة هي تلك المستخدمة في الغالب في المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، يتم اختيار معايير التقارب بشكل عام لضمان الاستقرار النقدي والمالي في منطقة نقدية. والهدف هو ضمان الاستقرار في البلدان المنضمة، ولاسيما التضخم، ومستوى عجز الميزانية وسعر الصرف من خلال إنشاء مستوى كاف من الاحتياطيات الخارجية. ومن شأن تقارب معدلات التضخم أن يسهل تنفيذ السياسة النقدية على المستوى الإقليمي، وسيمكن الانضباط المالي من تجنب سلوكيات "المنتفع مجانا". ووفقا لموندیل، فإن الحد من معدل التضخم وعجز الميزانية أقل من عتبة معينة، يجعل من الممكن ضمان اتساق سياسات الاقتصاد الكلي في مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، وبالتالي تسهيل تنفيذ سياسة نقدية مشتركة.

سيكون اتباع سياسة نقدية مشتركة أكثر صعوبة إذا كانت معدلات التضخم متفاوتة إلى حد كبير. وبالفعل، فإن أي دولة ذات معدل تضخم مرتفع ستحتاج إلى سياسة نقدية مقيدة (أسعار الفائدة المرتفعة) لمواجهة الزيادة في الضغوط التضخمية. ومن

[2] يشير البنك المركزي الأوروبي إلى إيرادات الحكومة كإيرادات عامة للحكومة. علاوة على ذلك، يستخدم البنك المركزي الأوروبي حدا أدنى من 60٪< لنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق حيث تعني "الحكومة" الحكومة العامة، أي الحكومة المركزية، والحكومة الإقليمية أو المحلية وصناديق الضمان الاجتماعي، إلى استبعاد العمليات التجارية ، كما هو محدد في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة.

ناحية أخرى، يجب على بلد آخر يعاني من تضخم منخفض أو انكماش نسبي أن يتبع سياسة نقدية توسعية (أسعار فائدة أقل) لإحياء النمو ومحاربة الانكماش. ولا يمكن استخدام السياسة النقدية المشتركة في المجال النقدي لحل المشاكل في كلا البلدين في وقت واحد. **67.**

من الضروري مواءمة معدلات التضخم في المجال النقدي من أجل منع الدول ذات التضخم المرتفع من أن تصبح أقل تنافسية من الدول الأخرى. وبالفعل، فإن بلد الاتحاد النقدي الذي يعاني من مستوى أعلى من التضخم سيكون له أسعار صرف حقيقية فعلية غير مواتية وأسعار فائدة حقيقية، مع عواقب عكسية على القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي. **68.**

علاوة على ذلك، فإن مسألة وجود وطبيعة الصلة بين التضخم والنمو كانت موضع اهتمام ونقاش كبيرين. ومن المقبول بشكل عام أن النتائج العالية للتضخم لها تأثير سلبي على النمو المتوسط والطويل الأجل[3]. كما وجدت الدراسات[4] الإقليمية المختلفة الصلة بين انخفاض التضخم والنمو المرتفع. ومن المعترف به أن التضخم يعوق تخصيص الموارد بكفاءة عن طريق التأثير على دور الاشارات للتغيرات النسبية في الأسعار وعملية صنع القرار. **69.**

مع ذلك، يشير خان وسينهادجي إلى أنه إذا كان التضخم غير ملائم للنمو، فإن صانعي السياسات يجب أن يستهدفوا معدلات تضخم منخفضة. ولكن، إلى أي حد ينبغي أن يكون التضخم منخفضا؟ هل يجب أن يكون التضخم المستهدف 10٪ أو 5٪ أو صفر بالمائة؟ بشكل أعم، ما هو مستوى التضخم الذي تصبح فيه العلاقة بين التضخم والنمو سلبية؟ **70.**

في هذا الصدد، وجدت العديد من الدراسات التجريبية علاقة غير خطية بين التضخم والنمو[5] على المدى الطويل. ووجد خان وسينهادجي (2000) أن العتبة التي يؤدي التضخم بعدها، إلى أثر سلبي على النمو أقل بالنسبة للبلدان الصناعية (1-3 في المائة) منها للبلدان النامية (7 إلى 11 في المائة). ويوضح بارو (1995) أن الأدلة الواضحة على الآثار السلبية للتضخم تتجاوز 15 بالمائة. **71.**

بلغ التضخم التاريخي في القارة الأفريقية 11٪، وتشير دراسات العتبات إلى مستوى تضخم يبلغ حوالي 12٪. ومع ذلك، فإن العجز المرتفع في الميزانية ونسب الدين/الناتج المحلي الإجمالي يستدعيان استهداف معدلات تضخم أقل. ومعدل تضخم أقل من 7٪ كبداية أمر مرغوب فيه. ويجب تحديد التضخم باستخدام التغير في مؤشر أسعار المستهلك على أساس متوسط سنوي. **72.**

في أي اتحاد نقدي، ينطوي عجز الميزانية على عوامل خارجية تؤثر على بلدان أخرى. فعندما تشهد بلد ما عجزا مفرطا في الميزانية في اتحاد نقدي، فإن رفاهية المستهلكين في البلدان الأخرى تتأثر أيضا، حيث ربما يزداد الطلب المحلي والأسعار عبر الاتحاد، مما يؤدي إلى احتمال تدهور الميزان التجاري وانخفاض سعر الصرف للعملة في الاتحاد. ويميل العجز في الميزانية أيضا إلى زيادة أسعار الفائدة. وبالتالي، يسهم الاتحاد النقدي في تعزيز نقل أثر السياسات المالية بين البلدان. وكما أشار بوكوفسكي (2006)[6] ، فإن نمو العجز في الميزانية ربما يؤدي إلى ازاحة تأثير النفقات الخاصة على الاستهلاك والاستثمار، مما يحد من امكانيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وأي عبء ضريبي مرتفع له آثار ضارة على القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد. وعلاوة على ذلك، فإن البلد الذي يسجل عجزا مفرطا في الميزانية، سوف يحتاج إلى عمليات إنقاذ مالية يمكن أن تكون باهظة بالنسبة لمقدمي الضرائب في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد النقدي. وفي هذا الصدد، من المناسب تنسيق السياسات المالية في الاتحاد النقدي، مما يظهر اهتماما برصد عجز الميزانية. **73.**

باستخدام إطار الاتحاد النقدي الأوروبي: د = ز * ب، حيث يشير د إلى نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، و (ز) إلى معدل النمو الإسمي المتوقع إلى إجمالي الناتج المحلي و (ب) إلى نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يخلص إلى أن عجز الميزانية يجب أن يكون أقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط معدل النمو الإسمي المتوقع في أفريقيا حوالي 8٪ ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 65٪. **74.**

فيما يتعلق بتمويل العجز في الميزانية من قبل البنك المركزي، توصي النظرية الاقتصادية بأن يلغي البنك المركزي أو يقلل بشكل كبير من التمويل النقدي لعجز الموازنة، من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي ربما يولدها. وفي هذا الصدد، تُشجَّع الحكومات على زيادة الموارد التي تحتاج إليها في سوق المال، ولا سيما في قطاع سندات الدين القابلة للتداول، التي ساعدت معظم البنوك المركزية على إقامته في العقود الأخيرة. وهذا النوع الجديد من التمويل، وهو الاكتتاب العام، يتم استيعابه في **75.**

---

[3] الدراسات التي استشهد بها خان م. س. وسينياديجي أ. س.، 2000، ورقة عمل صندوق النقد الدولي (ورقة عمل/ 110/00): بارو (1991)، وفيشر (1983، 1993)، وبرونو وإيسترلي (1998)، وسبوردوني وكاتنر (1994).

[4] / دي جريجوريو (1992) لأمريكا اللاتينية، هادجيميكال، جورا، وآخرين (1995) لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وفيشر، ساهاى وفيج (1996) للاقتصادات الانتقالية.

[5] / فيشر (1993) و ساريل (1996) وبرونو و ايستيرلي (1998) وخان وسينهادج (2000.(

[6] / بوكوفسكي اس. (2006) ، ورقة عمل من قسم الاقتصاد والمالية والإحصاء، جامعة بيروجيا، قسم الاقتصاد.

إعادة تدوير السيولة المصرفية وتمكينه من تجنب الضغوط التضخمية وبالتالي يسهم في تعزيز استقرار الأسعار. ولذلك، سيكون الهدف هو التحرك نحو إلغاء ائتمان البنك المركزي للحكومة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الوضع الحالي للتمويل الحكومي افي العديد من البلدان، يُقترح مستوى تمويل لا يتجاوز 5٪ من عائدات الضرائب الحكومية في العام السابق.

76. يشكل إجمالي الاحتياطيات الخارجية، وهو مؤشر يستخدم أيضا كمعيار للتقارب، أداة موثوقة لضمان الأداء السلس لسوق الصرف الأجنبي للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي. كما أن هناك حاجة لوجود احتياطيات خارجية كافية لايجاد الثقة في الاقتصاد والتعامل مع الصدمات الخارجية أو تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الخارج فيما يتصل بالضعف الشديد الذي تعاني منه البلدان الأفريقية ازاء تقلبات أسعار السلع الأساسية. وبالنظر إلى الوضع الحالي للاحتياطيات الخارجية في العديد من البلدان، يُقترح هدف تغطية الواردات لمدة 3 أشهر بهدف بلوغ 6 أشهر على المدى الطويل. ويجب أن يعتمد عدد أشهر الواردات على المتوسط المتحرك للأشهر الستة الأخيرة.

77. **2. مواءمة المعايير الثانوية**

يقدم الجدول التالي ملخصا للمقترحات الخاصة بالمعايير الثانوية التي سيتم اختيارها بالإضافة إلى عتباتها وتعريفاتها وقياساتها في المناطق دون الاقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وترتبط المعايير الثانوية عموما بالمواصفات الأولية، كما أنها مبررة بتعزيز الاستقرار النقدي والانضباط المالي.

الجدول 7: معايير ثانوية مختارة

المعيار	العتبة	التعريف	الاجراء	التبريرات
الدين الحكومي العام / الناتج المحلي الإجمالي	< 65%	إجمالي رصيد الديون الحكومية العامة غير المسددة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بيانات نهاية الفترة	نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	– تشير البيانات المتاحة إلى أ المتوسط الحالي يبلغ 56٪ – احتياجات البنية التحتية للدول الأعضاء – ستعطينا 65٪، عجزا في الميزانية في نسبة الناتج المحلي الاجمالي تبلغ 5٪، مع معدل نمو إسمي متوقع في اجمالي الناتج المحلي يبلغ 8٪.
إجمالي الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي	≥ 20%	إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	إجمالي الإيرادات الضريبية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	– متوسط المنح 3٪ – نسبة اجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حاليا عند 18 ٪
سعر الصرف الاسمي	التغير ±10% (الهدف ±5%)	متوسط سعر الصرف الرسمي للبلاد خلال العام	تخفيض القيمة/ التقدير في سعر الصرف الاسمي لا يتجاوز 10٪	– مخاوف يثيرها أعضاء المكتب حول الحاجة إلى المرونة – توفير حيز لضبط الاقتصاد الكلي
الاستثمار الرأسمالي الحكومي /	≥ 30%	النفقات الرأسمالية من قبل الحكومة المركزية كنسبة من الإيرادات الضريبية	– نسبة النفقات الرأسمالية إلى الإيرادات الضريبية	– لتشجيع تحصيل الايرادات الضريبية

الإيرادات الضريبية		(تستثمر الحكومة في المشروعات التي تولد المزيد من الإيرادات الضريبية)		– لتشجيع الاستثمار في النفقات الرأسمالية – يجب دعم معدل النمو المرتفع من خلال الانفاق الاستثماري المرتفع من جانب الحكومات لتشجيع الإيرادات الضريبية

78. يتم اقتراح أربعة معايير كمعيار ثانوي. ويستخدم معيار الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي لصلته في تقييم مستوى مديونية بلد معين. علاوة على ذلك، فالدين العام هو أحد المعايير ذات الصلة للحكم على القدرة المالية لدولة وهو نتيجة لجميع قرارات السياسات المالية. ويتم تحديد مستوى الحد الأقصى البالغ 65٪[7] على أساس البيانات المتاحة الحالية، واحتياجات البنية التحتية للدول الأعضاء بالإضافة إلى الاتساق مع نسبة عجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 5٪ ومعدل نمو إسمي يبلغ 8٪. ويتم الحفاظ على إجمالي الإيرادات الضريبية/الناتج المحلي الإجمالي لتقييم الضغط المالي والجهود التي تبذلها الحكومات لجمع الضرائب. ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي 20٪. وفي أي اتحاد نقدي، من الضروري تجميع كل أدوات السياسة النقدية الرئيسية، ولا سيما متغير سعر الصرف، بحيث يتم استقرارها في مرحلة ما قبل الاتحاد النقدي. علاوة على ذلك، تعتبر المعلومات عن سعر الصرف الاسمي أسهل في جمعها من حساب سعر الصرف الحقيقي أو سعر الصرف الحقيقي الفعلي. ويجب أن يتذبذب سعر الصرف الاسمي المستقر بنسبة ± 10٪ على الأكثر على أساس سنوي. ويُقترح تحديد عتبة ± 10 لتأخذ في الاعتبار المخاوف التي أثارها أعضاء المكتب بشأن الحاجة إلى المرونة واتاحة مجال لضبط الاقتصاد الكلي. ويتم الاحتفاظ بعائدات الاستثمار في رأس المال الحكومي/ الضرائب عند حد أكبر من 30٪ لتشجيع تحصيل الإيرادات الضريبية والاستثمار في النفقات الرأسمالية. علاوة على ذلك، يجب أن يكون معدل النمو المرتفع مدعوما بارتفاع الإنفاق الاستثماري.

بشكل عام، يقترح فريق الخبراء استخدام 4 معايير أساسية و 4 معايير ثانوية لتقييم التقارب الاقتصادي الكلي في المناطق دون الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لجمعية البنوك المركزية الأفريقية. ويُقترح تعريف وقياس وعتبة لكل معيار. ويجب أن يسمح باعتماد هذه المعايير بتنسيقها على المستويات دون الإقليمية والقارية.

79.

2. 6. تعريف المراحل الجديدة لتنفيذ البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي

80. بعد تنقيح معايير التقارب والأخذ بعين الاعتبار أن هدف البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي المتمثل في إنشاء البنك المركزي الأفريقي والعملة الموحدة بحلول عام 2021 ربما يكون من الصعب الوفاء به، يتم اقتراح المراحل الجديدة لتنفيذ البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي.

81. **المرحلة الثالثة (يناير 2017 - ديسمبر 2027)**

- مواءمة السياسات النقدية:
  - تطوير إطار للسياسة النقدية المنسقة على المستويات دون الإقليمية (يناير 2018 - ديسمبر 2019)،
  - إنشاء معهد النقد الأفريقي (بحلول ديسمبر 2020)،
- إنشاء مكتب معهد النقد الأفريقي: الشمال (2021)، والجنوب (2021)، والشرق (2021)، والغرب (2021) ومكتب وسط أفريقيا (2021)،
  - اعتماد إطار السياسة النقدية المنسق على المستويات دون الإقليمية (يناير 2020 - ديسمبر 2024) - هذه هي فترة حملات التوعية،
  - تنفيذ وتنسيق إطار السياسة النقدية المنسق (يناير 2025).

[7] / وجدت دراسة أجراها البنك الدولي أنه إذا تجاوزت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 77 ٪ لفترة ممتدة، فإنها تؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي. وكل نقطة مئوية من الديون فوق هذا المستوى تكلف البلاد 1.7 ٪ في النمو الاقتصادي. وحتى الأمر أسوأ بالنسبة للأسواق الناشئة حيث أن كل نقطة مئوية إضافية من الديون أعلى من 64٪ سوف تبطئ النمو بنسبة 2٪ كل عام. (محمد كانر وتوماس جرينز وفريزي كولر-جيب، 2010

- الترابط التدريجي للمدفوعات ونظم المقاصة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي، (يناير 2018 - ديسمبر 2026):
  - تطوير نظم المدفوعات والمقاصة في البلدان التي لم يتم فيها تطوير أنظمة الدفع بالكامل (يناير 2018 - ديسمبر 2024)،
  - الترابط بين أنظمة المدفوعات والمقاصة (يناير 2025 - ديسمبر 2027).

- تعزيز الشبكات المصرفية الأفريقية، (2018 - 2033 مستمر)،
- دراسة بشأن تحديد عتبة التضخم في جميع المناطق دون الاقليمية (يناير 2018 - ديسمبر 2021) ،
- وضع إطار لمؤشر سعر المستهلك المنسق على المستوى دون الإقليمي (يناير 2018 - ديسمبر 2023) ،
- اعتماد إطار مؤشر سعر المستهلك المنسق على المستوى دون الإقليمي (يناير 2024 - ديسمبر 2025) ،
- دراسة لتحديد عتبة التضخم في أفريقيا (يناير 2025 - ديسمبر 2027)،
- تنفيذ مؤشر سعر المستهلك المنسق عبر أفريقيا على المستويات دون الإقليمية (يناير 2026 - ديسمبر 2027) ،
- وضع إطار لمؤشر سعر المستهلك المنسق على مستوى قاري (يناير 2024 - ديسمبر 2027)،
- مواءمة الأطر الإحصائية القارية (يناير 2024 - ديسمبر 2027)
- تعزيز أسواق الأوراق المالية دون الإقليمية والإقليمية:
  - تكامل أسواق رأس المال دون الإقليمية والأفريقية (يناير 2018 - ديسمبر 2027):
    - تطوير قوانين وممارسات سوق رأس المال المشترك،
    - تطوير أطر قوائم مشتركة للأسهم.
  - تشكيل رابطة البورصات الأفريقية لترسيخ هذه المبادرة بشأن تكامل أسواق رأس المال الأفريقية (يناير 2018 - ديسمبر 2019).
- تحرير الحساب الجاري وحساب رأس المال (يناير 2024 - ديسمبر 2027)،
- تعزيز ومواءمة القوانين المصرفية وغيرها من القوانين المالية على المستوى دون الإقليمي (يناير 2018 - ديسمبر 2027):
  - تطوير القوانين المصرفية المشتركة.
  - وضع أطر إشرافية مشتركة من أجل:
    - التأمين
    - التقاعد
    - الرهون العقارية
    - المؤسسات المالية الأخرى
- إنشاء إطار مؤسسي وإداري وقانوني لإنشاء عملات دون اقليمية ومصارف مركزية،
- مواءمة أطر السياسات المالية والتجارية على المستوى دون الإقليمي،
- دراسة بشأن إنشاء آليات سعر صرف دون اقليمية (يناير 2025 - ديسمبر 2027) ،
- معهد النقد الأفريقي لوضع إطار للسياسة النقدية الأفريقية (2023 -2027).

82. معايير التقارب:

- عجز الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي ≤**5**٪
- معدل التضخم ≤**7** ٪
- تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية ≤ **5** ٪ من إيرادات الضرائب للعام السابق.
- الاحتياطيات/ الواردات الخارجية تغطي ≥ **3 أشهر**.

83.

المرحلة الرابعة (يناير 2028 - ديسمبر 2032)

- تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة على المستوى دون الإقليمي،
- تقييم أداء الاقتصاد الكلي والتفاوض من أجل إنشاء بنوك مركزية دون إقليمية،
- اعتماد اطار مؤسسي واداري وقانوني لإنشاء عملات دون اقليمية وبنوك مركزية.
- استكمال الترتيبات اللازمة لإطلاق الاتحادات النقدية دون الإقليمية.
- استعراض دراسة بشأن إنشاء آليات سعر صرف دون اقليمية،
- تفعيل آلية سعر الصرف دون الإقليمية (يناير 2030)،
- إنشاء بنوك مركزية دون إقليمية (يناير 2032) ،
- تنسيق القوانين المصرفية وغيرها من القوانين المالية على المستوى القاري (يناير 2028 - ديسمبر 2037):
  - وضع قوانين مصرفية مشتركة.
  - وضع أطر إشرافية مشتركة من أجل:
    - التأمين،
    - التقاعد،
    - الرهون العقارية،
    - المؤسسات المالية الأخرى.

معايير التقارب:

84.

- عجز الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي ≥ 4٪،
- معدل التضخم من ≥6 ٪
- تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية ≥4٪ من عائدات الضرائب في العام السابق.
- الاحتياطيات / الواردات الخارجية تغطي ≥ 4 **أشهر**.

85.

المرحلة 5 (يناير 2033 - ديسمبر 2037)

- تعيين موظفين رئيسيين للبنوك المركزية دون الإقليمية،
- توظيف موظفي البنوك المركزية دون الإقليمية،
- التحضير لإدخال العملات دون الإقليمية،
- إدخال العملات دون الإقليمية (يناير 2036)،
- تداول أوراق العملات دون الإقليمية (يناير 2037) ،
- استمرار مراعاة معايير التقارب.

86.

معايير التقارب

- عجز الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي ≥ 3٪،
- معدل التضخم ≥ 5 ٪.
- تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية ≥ 3 في المائة من إيرادات الضرائب في السنة السابقة،
- احتياطيات / واردات خارجية تغطي ≥ 5 أشهر.

المرحلة 6 (يناير 2038 - ديسمبر 2042)

الفترة الانتقالية التي ستقترب خلالها البنوك المركزية / المؤسسات النقدية دون الإقليمية من البنك المركزي الأفريقي

87.

- مواءمة السياسات النقدية على مستوى قاري:
  - مواءمة أطر السياسات النقدية على مستويات قارية (يناير 2038 - ديسمبر 2039)،
  - اعتماد إطار السياسة النقدية المنسق على المستوى القاري (يناير 2040 - ديسمبر 2041) - هذه هي فترة حملات التوعية،
  - تنفيذ وتنسيق إطار السياسة النقدية المنسق (يناير 2042).
- الربط البيني بين نظم السداد والمقاصة على مستوى قاري (ديسمبر 2040)،
- مراجعة إطار مؤشر سعر المستهلك المنسق على مستوى قاري (يناير 2038 - ديسمبر 2039)،
- اعتماد إطار مؤشر سعر المستهلك المنسق على مستوى قاري (يناير 2040 - ديسمبر 2041)،
- تنفيذ مؤشر سعر المستهلك المنسق عبر أفريقيا على مستوى قاري (يناير 2042)،
- سوق رأس مال افريقي متكامل بالكامل (يناير 2040):
  - وضع قوانين وممارسات سوق رأس المال المشترك (2038)،
  - نشر قوانين سوق رأس المال الأفريقية (2039)،
  - وضع أطر القوائم المشتركة للأسهم (2039)،
  - بدء الإدراج على قوائم مشتركة في سوق رأس المال الأفريقي (2040).
- اعداد إطار مؤسسي وإداري وقانوني لإنشاء البنك المركزي الأفريقي والعملة (يناير 2038 - 2040)،
- مواءمة أطر السياسات المالية والتجارية على مستوى قاري (2040)،
- دراسة بشأن إنشاء آلية سعر صرف قاري (يناير 2039 - ديسمبر 2040) ،
- تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة على مستوى قاري.
- تقييم أداء الاقتصاد الكلي والتفاوض من أجل إنشاء البنك المركزي الأفريقي.
- اعتماد الإطار المؤسسي والإداري والقانوني لإدخال العملة الأفريقية المشتركة.

معايير التقارب:

88.

- عجز الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي ≥ 3٪ ،
- معدل التضخم ≥ 3 ٪.
- تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية = 0٪ من العائدات الضريبية في العام السابق،
- الاحتياطيات / الواردات الخارجية تغطي ≥ 6 أشهر.

89.

المرحلة السابعة (يناير 2043 - ديسمبر 2045)

- استعراض دراسة بشأن إنشاء آلية سعر الصرف القاري (2043) ،
- تفعيل آليات سعر الصرف (2044)،
- تقييم منتصف المدة للأداء دون الإقليمي،
- التقييم النهائي للأداء دون الإقليمي مقابل معايير التقارب،
- تأسيس البنك المركزي الأفريقي **(يناير 2045)**.

معايير التقارب:

90.

- عجز الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي ≤ **3**٪،
- معدل التضخم ≤ **3** ٪.
- تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية = 0٪ من العائدات الضريبية في العام السابق،
- الاحتياطيات / الواردات الخارجية تغطي ≤ 6 **أشهر**.

صلوات

يقدم فريق الخبراء إلى مجلس المحافظين من أجل التفضل بالنظر ويسعى إلى:

توصية لموافقة مفوضية الاتحاد الأفريقي على:

1. معايير التقارب المنسقة.

2. **الجداول الزمنية** لإنشاء البنوك المركزية الإقليمية والبنك المركزي الأفريقي.

3. إنشاء **معهد النقد الأفريقي** بحلول عام 2020 كحد أقصى.

الجدول 8: معايير التقارب الابتدائي ومراحل البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي

المعايير	المرحلة 3	المرحلة 4	المرحلة 5	المرحلة 6	المرحلة 6
عجز الميزانية الكلي / الناتج المحلي الإجمالي	**≤5%**	**≤4%**	**≤3%**	**≤ 3%**	**≤ 3%**
معدل التضخم	**≤7%**	**≤6%**	**≤5%**	**≤3%**	**≤3%**
ائتمان البنك المركزي للحكومة	**≤5%**	**≤4%**	**≤3%**	**≤0%**	**≤0%**
الاحتياطيات/ الواردات الخارجية	3 أشهر ≤	4 أشهر ≤	5 أشهر ≤	6 أشهر ≤	6 أشهر ≤

الجدول 9: المعايير الثانوية

المعايير	العتبة
الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	≤ 65%
إجمالي إيرادات الضرائب / الناتج المحلي الإجمالي	≥ 20%
سعر الصرف الاسمي	التغير±10%
الاستثمار الرأسمالي الحكومي / الإيرادات الضريبية	≥ 30%

قائمة المراجع

بارو آر. (1991)، النمو الاقتصادي في شريحة من الدول" دورية الاقتصاد الربع سنوية، المجلد 106، رقم 2، الصفحات 407 – 43

برونو إم. وايسترلي دبليو. (1998)، "أزمات التضخم والنمو طويل المدى"، مجلة الاقتصاد النقدي، المجلد 41 (فبراير)، الصفحات 3- 26

بوكوفسكي إس. آي. (2006)، "معايير ماستريخت للتقارب والنمو الاقتصادي في الاتحاد النقدي الأوروبي"، وورقة عمل من قسم الاقتصاد والمالية والإحصاء، جامعة بيروجيا، قسم الاقتصاد.

دي جريجوريو جي. (1992)، "تأثير التضخم على النمو الاقتصادي - دروس من أمريكا اللاتينية، المراجعة الاقتصادية الأوروبية، المجلد. 82، رقم 3، صفحة 537-55.

فيشر إس.، ساهاي آر. وفيج سي. (1996)، "الاستقرار والنمو في الاقتصادات الانتقالية: التجربة المبكرة، مجلة المنظورات الاقتصادية، المجلد 10 (الربيع)، صفحة. 45-66.

فيشر إس. (1983)، "التضخم والنمو"، ورقة عمل للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية رقم 1235، كامبريدج ، ماساتشوستس: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

فيشر إس. (1983)، "دور العوامل الاقتصادية الكلية في النمو»، مجلة المنظورات الاقتصادية، المجلد. 10 (الربيع)، صفحة 45-66.

هادجيمايكل إم.، جورا دي. وآخرون (1995)، "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: النمو والادخار والاستثمار 1986 - 93، ورقة غير دورية لصندوق النقد الدولي رقم 118.
(واشنطن: صندوق النقد الدولي).

خان إس. إم. وسينهادج إيه. إس. (2000)، "تأثيرات العتبات في العلاقة بين التضخم والنمو "، ورقة عمل صندوق النقد الدولي" ورقة عمل لصندوق النقد الدولي، ورقة عمل/110/00.
صندوق النقد الدولي.

كانر إم، جرينيس وكولر جيب إف (2010)، "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "، البنك الدولي ، قطاع السياسة الاقتصادية ، يوليو 2010، ورقة عملS5391. موندیل آر. (1961)، "نظرية مناطق العملة المثلى"، مراجعة اقتصادية أمريكية، المجلد 51، 1961.

ساريل إم. (1996)، "الآثار غير الخطية للتضخم على النمو الاقتصادي"، أوراق موظفي صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، المجلد 43 (مارس)، صفحة 199- 215.

سبوردان وكوتنر كيه. (1994)، "هل يقلل التضخم من الإنتاجية؟"، المنظورات الاقتصادية، المجلد 18 (نوفمبر-ديسمبر)، صفحة 2-14.

ملحق

الجدول: معايير التقاري في البرنامج الأفريقي للتعاون النقدي

معايير رئيسية	معايير ثانوية
• معدل التضخم السنوي أقل من 3 ٪. • نسبة العجز في الميزانية (باستثناء المنح) إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من 3 ٪، • التقليل للحد الأدنى من تمويل العجز في الميزانية من قبل البنك المركزي • الاحتياطيات الخارجية (في شهور من واردات السلع والخدمات) أكبر من أو تساوي 6.	• عدم تراكم متأخرات المدفوعات المحلية الجديدة وتصفية جميع المتأخرات القديمة فيما يتعلق بالقطاع العام، • الإيرادات الضريبية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي أكبر من أو تساوي 20٪، • نسبة حجم الرواتب إلى الإيرادات الضريبية أقل من 35٪، • الاستعانة بالحد الأدنى البالغ 20 % من الاستثمار الرأسمالي الحكومي من العائدات المالية.

	• الحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية.